



لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا  
المركز الأفريقي للإحصاء

تقرير موجز  
عن أعمال حلقة العمل الإقليمية بشأن نظم التسجيل المدني  
والإحصاءات الحيوية في أفريقيا:

نحو مبادرات ونُهُج جديدة

دار السلام، تنزانيا  
29 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2009

## المحتويات

### صفحة

1	أولاً - معلومات أساسية .....
3	ثانياً - الحضور وجدول الأعمال .....
4	ثالثاً - افتتاح الدورة والكلمات الرسمية .....
7	رابعاً - المداورات .....
13	خامساً - اختتام حلقة العمل .....
	المرافق: .....
	- التوصيات .....

## أولاً - معلومات أساسية

تعرّف الأمم المتحدة التسجيل المدني بأنه التسجيل المتواصل والدائم والإلزامي والشامل للأحداث والخصائص ذات الأهمية الحيوية المتصلة بالسكان على النحو المنصوص عليه في المراسيم أو النظم وفقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد<sup>1</sup>. وتتضمن الأحداث الحيوية التي تندرج في إطار نظام التسجيل الولادات والوفيات والوفيات الجنينية والزواج وحالات الطلاق وإلغاء الزواج والانفصال القضائي بين الأزواج والتبني وإضفاء الشرعية والاعتراف.

ووفقاً للأمم المتحدة، فإن للتسجيل المدني غرضاً مزدوجاً: فهو يخدم الأهداف الإدارية والقانونية من ناحية، والأهداف الإحصائية والديموغرافية والوبائية من ناحية أخرى. ويتعلق الغرض القانوني والإداري للتسجيل المدني أساساً بإنشاء العلاقات القانونية بين الحكومات ومواطنيها من خلال أحكام قانونية في الدساتير والتشريعات الوطنية والاتفاقيات والعهود الدولية. وتمثل السجلات بالنسبة للتسجيل المدني الأدوات التقليدية لتنفيذ مختلف الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين الوطنية والصكوك الدولية. وعلاوة على ذلك، تضطلع نظم التسجيل المدني بأدوار بالغة الأهمية في نظام العدالة القطرية، وفي الخدمات الاجتماعية والإدارية، وفي عمليات تطبيق اللامركزية وإرساء النظم الديمقراطية.

والتسجيل المدني هو المصدر التقليدي للمعلومات الإحصائية الحيوية التي تُعامل باعتبارها إحدى الوظائف الرئيسية وفرعاً من فروع نظم التسجيل المدني. وتشمل الإحصاءات الحيوية المأخوذة من التسجيل المدني نشاطين رئيسيين هما: جمع المعلومات عن تواتر وقوع خصائص محددة للأحداث ذاتها وللأشخاص المعنيين، وتجميع هذه البيانات وتجهيزها وتحليلها وتقييمها وعرضها ونشرها في صيغة من الصيغ الإحصائية. وينتج عن الإحصاءات الحيوية نوعان رئيسيان من البيانات: بيانات ديمغرافية وبيانات صحية. وتشكّل هذه الأنواع أو البنود من البيانات مدخلات لا تقدر بثمن يستفاد منها في التخطيط للبرامج والتدخلات الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية.

وقد اتضح الآن أكثر مما مضى أن كل البلدان الأفريقية تعاني من آثار انعدام الإحصاءات السكانية والصحية الموثوقة والاعتيادية، وما لذلك من عواقب بسبب عدم وجود نظم متكاملة للتسجيل المدني. وقد أثر غياب ديناميات المعلومات السكانية الاعتيادية على إعداد تقديرات السكان الحالية وعلى تحديث

<sup>1</sup> الأمم المتحدة (2002) دليل التدريب على نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

الإسقاطات السكانية. ونتج عن ذلك محدودية استخدام بيانات التعدادات الوطنية وانعدام الإحصاءات الموثوقة لتصميم السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها. ومن ناحية أخرى، فقد تأثرت معظم المؤشرات الصحية للأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ومعدلات وفيات الأمهات ومعدلات تحديد أسباب الوفيات بسبب غياب التدابير الموثوقة والحديثة لرصد الوفيات.

ونظراً لازدياد الطلب على البيانات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وللعيوب الموجودة في طرق التقدير غير المباشر لتوليد المعلومات الحالية والاعتيادية للإحصاءات الحيوية، قام المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي والوكالة الألمانية لبناء القدرات والتنمية الدولية بعقد حلقة عمل إقليمية بعنوان "حلقة العمل الإقليمية بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا" في دار السلام، تنزانيا في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2009. واشترك في استضافة حلقة العمل المكتب الوطني للإحصاء ووكالة الإحصاء والصاوية بجمهورية تنزانيا المتحدة.

#### ألف - أهداف حلقة العمل

يكن الهدف طويل الأجل لعقد حلقة العمل في تشجيع وتعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على إنتاج إحصاءات ومؤشرات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب تستند إلى التسجيل لقياس التقدم المحرز في المجال الإنمائي والتغيير الاجتماعي.

وتتمثل الأهداف المحددة لحلقة العمل فيما يلي : (أ) تزويد البلدان بالتدريب فيما يخص تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بمفاهيم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتعريفها وطرق جمع البيانات وتبويبها؛ (ب) تقييم الحالة الراهنة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان المشاركة وتحديد الفجوات التي ينبغي سدها؛ (ج) إنشاء الشبكة الأفريقية لموظفي الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية؛ (د) تيسير إنشاء منتدى للشراكة بين البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية لتقديم الدعم والمساعدة في المستقبل.

#### باء - النواتج المتوقعة

يتوقع أن تخرج حلقة العمل بالنواتج التالية:

1' تحسين المعرفة والفهم بخصوص نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ودورها في قياس التقدم المحرز في المجال الإنمائي والتغير الاجتماعي في أفريقيا.

2' توفير التدريب والبحث والدعم التقني لمعالجة التحديات التي تواجه نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

3' إنشاء الشبكة الأفريقية لموظفي الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية بحيث تشكل منتدى إقليمياً لتبادل الآراء والأفكار وأفضل الممارسات بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة.

## جيم - المشاركون

جمعت حلقة العمل بين بلدان تشهد مراحل مختلفة من تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتمثلت الإستراتيجية المتبعة في إثراء النقاش والنواتج التي تخرج بها حلقة العمل من خلال الحصول على تنوع معقول من تجارب البلدان. وفي هذا الصدد، كان مخططاً أن تجمع حلقة العمل كافة البلدان الأفريقية (53 بلداً)، بحضور ممثلين اثنين عن كل بلد ينوبون عن المكتب الإحصائي الوطني والوزارة المعنية (الداخلية أو العدل) أو الوكالة المسؤولة عن نظام التسجيل المدني.

وأرسلت الدعوة لحضور حلقة العمل لمراكز التدريب الإحصائي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين الرئيسيين.

## دال - مكان انعقاد حلقة العمل وتاريخها

عُقدت حلقة العمل بفندق أفريقيا الجديد بدار السلام، تنزانيا في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2009، وتوفرت خلالها خدمات الترجمة الشفوية باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

## ثانياً - الحضور وجدول الأعمال

### ألف - الحضور

حضر حلقة العمل 140 مشاركاً يمثلون 40 بلداً وخمس مؤسسات تدريب إقليمية، ومنظمتين إقليميتين، ومنظمة دون إقليمية، وخمس منظمات دولية وسبع منظمات أخرى. ومن بين الـ 40 بلداً

إفريقياً، كان 19 بلداً منها ممثلاً من قبل سلطات التسجيل المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية، في حين مثلت 13 بلداً المكاتب الإحصائية الوطنية وحدها، ومثلت 8 بلدان سلطات التسجيل المدني وحدها.

## باء - جدول الأعمال

قُسم جدول الأعمال إلى ستة مواضيع رئيسية، لا تتضمن الجلسة الافتتاحية. وفي إطار كل موضوع قُدمت عروض أفرقة عمل، وحلقات نقاش، ومناقشات عامة ومواضيعية وجلسة عامة.

## ثالثاً - افتتاح الدورة والكلمات الرسمية

رحبت السيدة ألبينا شوا، المديرية العامة لمكتب الإحصاء الوطني بتنزانيا بالمشاركين باسم البلد المضيف. وافتتح الدورة رسمياً معالي السيد لورنس ماشا، وزير الداخلية بجمهورية تنزانيا المتحدة. وألقى السيد برهان هيلو، وزير العدل بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية كلمة استهلاكية في الحلقة. كما ألقى ممثلون عن مختلف المنظمات كلمات رسمية. وألقى الكلمة الرئيسية السيد بالي ليهوهلا، رئيس اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة واللجنة الإحصائية لأفريقيا والمسؤول العام للإحصاء في جنوب أفريقيا.

بدأت المديرية العامة للمكتب الإحصائي الوطني بتنزانيا كلمتها بالترحيب بصفة خاصة بضيف الشرف وهو وزير العدل بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. ورحبت كذلك بممثلي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي. وأعدت المديرية العامة التأكيد على التحديات التي تواجه المكاتب الإحصائية الأفريقية بسبب العيوب السائدة حالياً لدى معظم البلدان الأفريقية في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والمتمثلة في قصور النظم وضعفها.

وتقدم البروفسور بين كيرغبييرا، مدير المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالنيابة عن منظمي حلقة العمل، بشكره للوزرين، وهما وزير الداخلية بجمهورية تنزانيا المتحدة ووزير العدل بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. وألقى المدير كلمة شاملة وقيمة استرعت اهتمام المشاركين في الحلقة: وتناولت الكلمة أهمية النظم، والنتائج والآثار المختلفة المترتبة عن تجاهل طوال العقود الأربعة الماضية والحاجة الملحة لكفالة وجود نظم شاملة وكاملة للإحصاءات الحيوية يمكن التعويل عليها في كل بلد أفريقي.

وخاطب الحلقة السيد سرجيان مكريك، ممثلاً لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، حيث ركز على أهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ومكانتها في النظام الإحصائي للأمم المتحدة. وأعرب

السيد مكريك عن تقديره للموضوع الذي اختارته حلقة العمل ” نحو مبادرات ونهج جديدة“، مشدداً على ضرورة أن تعيد أفريقيا التأكيد على التزامها على نحو راسخ بإنشاء النظم في المنطقة. وأشار إلى الأهمية والمكانة التي تحتلها نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في النظام الإحصائي للأمم المتحدة المنصوص عليه في البيان التالي: ”إن التسجيل المدني هو أفضل مصدر للإحصاءات الحيوية المفصلة والدقيقة والهامة في الوقت المناسب - إنه المبدأ التوجيهي لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة منذ إنشائها في سنوات الأربعينات للتركيز عليه بشكل أكبر وتنفيذه بصفة خاصة في العقدين الأخيرين. وتمثل البيانات الإحصائية عنصراً حاسماً لا غنى عنه للنظم الإحصائية الوطنية لأنها تقدم ملامح رقمية عن أهم الموارد المتوفرة لكل بلد والمتمثلة في رأس المال البشري. وقد أيدت هذه العلاقة الوطيدة بين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بشكل قاطع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وهي الهيئة الدولية العليا للإحصاءات..“

وأعرب السيد تشارلز ليبيكا لوفومبا، مدير إدارة الإحصاء بمصرف التنمية الأفريقي، في بيانه الاستهلالي عن التزام منظمته بدعم البلدان الأفريقية ومساعدتها على الخروج من الحالة التي وصفها بالمرعبة والمحنة بسبب استمرار التخلف الذي يعاني منه التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في معظم البلدان الأفريقية. وأعرب السيد لوفومبا عن تأثره بأهمية حلقة العمل وتوقيتها المناسب حيث قال إنها تزامنت مع عدد من المبادرات الإنمائية الجارية في القارة. واختتم بيانه بالتأكيد على التزام مصرف التنمية الأفريقي بما يلي: ”إن مصرف التنمية الأفريقي، من جانبه، على استعداد للاضطلاع بدور رئيسي في تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لتحسين الإحصاءات في البلدان الأفريقية، بما في ذلك التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي نؤكد عليها كجزء من جهودنا لتحسين رصد الأهداف الإنمائية للألفية في القارة. ونبذل هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع شركائنا القيمين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا“.

وقدم السيد بالي ليهوهلا، من خلال موفده، بياناً مطولاً ومفيداً وشاملاً خلال حلقة العمل. وبدأ حديثه بتقديم الشكر للمنظمين وخاصة من خلال جمع ممثلين عن الوزارات والوكالات المسؤولة عن نظم التسجيل المدني أو الإحصاءات الحيوية وممثلين للمكاتب الإحصائية الوطنية. وقدمت كلمته بحيث تعطي معلومات أساسية عن التطور التاريخي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في العالم وفي أفريقيا بشكل خاص. وخلال كلمته التي تضمنت المعلومات الأساسية، أجرى السيد ليهوهلا تقييماً شاملاً للإقرار بأهمية التسجيل الحيوي وتطويره. منذ صدور قوانين لندن للوفيات عام 1592 والتطورات اللاحقة التي شهدتها إنجلترا في مجال التسجيل بطرق أكثر انتظاماً عام 1603. وأشار إلى مساهمات جون غراوننت عام 1662، التي اعتبرها حجر الأساس للعلوم الحديثة في مجال الإحصاءات الحيوية وعلم الأوبئة.

وذكر السيد ليهوهلا المشاركين بأن البلدان المتقدمة النمو لديها حالياً نظم مكتملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية حيث تتوافق الأرقام المنشورة المتعلقة بالخصوبة والوفيات وأسبابها مع المعايير. وحاول السيد ليهوهلا توضيح الحالة الموازية في أفريقيا حيث تحدث عن الأثر الاستعماري في معظم البلدان الأفريقية من خلال الاستشهاد بالتطورات والتجارب التاريخية لموريشيوس (1667)، وغانا (1888)، وتنزانيا (1920)، و أوغندا (1904)، وجنوب أفريقيا (1842). وكشف أوجه التمييز التي مورست في تسجيل الأحداث الحيوية من قبل السلطات الاستعمارية في حق المواطنين الأفريقيين، حيث لم يسمح لهم بالاستفادة من نظام التسجيل وحرموا منه في معظم الأحيان في فترة ما قبل الاستقلال. واستشهد في ذلك باستعراض الحالة في بلده الأصلي، مستطرداً بالتأكيد على أهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا والتحديات التي تواجهها والفرص التي تتيحها.

وشدد السيد ليهوهلا في ختام حديثه على الدور الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية والمسؤولية المنوطة بها، وتحدث بالتفصيل عن ذلك من حيث تحسين نظم التسجيل المدني وضرورة أن تصبح هذه المكاتب أكثر تطلعاً إلى الخارج.

وخاطب معالي السيد برهان هيلو، وزير العدل بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية المشاركين في الحلقة في بيانه الاستهلالي مؤكداً التزام حكومته بوضع نظام تقليدي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية طبقاً لمبادئ وتوصيات الأمم المتحدة. وأعرب السيد هيلو عن أسفه لعدم وجود قانون معمول به للتسجيل المدني في بلده حتى الآن وأشار إلى التحديات التي تواجه إثيوبيا في معالجة الاحتياجات من البيانات والمعلومات المطلوبة في التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني والقطاعي وتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. وفيما يخص المبادرات القائمة حالياً لإنشاء نظم للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلد، أعرب السيد هيلو عن قناعته بأهداف النظم وجوهرها واختلاف طابعها عن المحاولات السابقة. وتحدث الوزير بعبارات قوية عن الآثار الكبيرة المترتبة عن عدم وجود النظم في بلاده وما سيكون لذلك من تأثيرات إذا ما حدث مزيد من التأخر في هذا الإطار.

وأشار معالي الوزير كذلك إلى الترتيبات الإدارية والعملية المواتية السائدة حالياً وإلى الحالة السياسية الصالحة لإنشاء نظام للتسجيل في البلد. كما أشار إلى الدراسات والبحوث التي أجريت لتنفيذ أنشطة تقنية وتشغيلية تحضيرية لتسهيل تنفيذ مختلف العناصر التي تتكون منها نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وعلى وجه التحديد، أشار إلى ضرورة الاستفادة من مزايا برامج التنمية القطاعية الموازية، وضرورة التكامل والتعاون مع الإدارات الأخرى لضمان استدامة هذه النظم واستمرارها. وأخيراً، دعا السيد هيلو الوفود إلى التعاون وإلى دعم بعضها البعض.

وبدأ معالي السيد وزير الداخلية بجمهورية تنزانيا المتحدة كلمته بالإعراب عن ترحيبه الحار بمعالي السيد هيلو، وزير العدل بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. وأبلغ معالي الوزير السيد لورنس ماشا المشاركين بالتحديات القائمة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري والحالات التي تعاني منها أفريقيا، وأنه على الرغم من وجود هذه العيوب فقد أحرز بعض التقدم. وأشار السيد ماشا إلى الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به نظام التسجيل المدني في إنتاج معلومات إحصائية حيوية.

وذكر السيد ماشا الوفود القطرية كذلك بضرورة ضمان الملكية القطرية للمبادرات وبرامج الدعم وكذلك بالحاجة إلى تنفيذ البرامج المستدامة طويلة الأجل. وحث الوزير البلدان الأفريقية على إعادة التأكيد على التزاماتها ومراجعتها والعمل بشكل عاجل وعلى نحو استراتيجي على تنفيذ هذا البرنامج الإنمائي الحيوي الذي طال انتظاره. وأخيراً، طلب معالي الوزير من القادة والعلماء الأفريقيين التضامن لإخراج أفريقيا من الحالة غير المقبولة، حيث يأتي المواطنون إلى هذا الوجود في القرن الحادي والعشرين ويغادرونه دون أن يتركوا أثراً قانونياً أو إحصائياً لهم.

## رابعاً - المداولات

قُسمت المداولات التقنية لحلقة العمل إلى ست جلسات. فتناولت الجلسة الأولى الجزء الاستهلاكي والتنويري بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وعالجت الجلسة الثانية التحديات والفرص، وتناولت الجلسة الثالثة التجارب القطرية مركزة على التحديات والفرص. وتطرقت الجلسات الثلاث الباقية للنهج والمبادرات الجديدة الكفيلة بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، والدعم على الصعيد الإقليمي والدولي والتعاون فيما بين البلدان، وأخيراً إطلاق الشبكة الأفريقية لموظفي الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية واعتماد توصيات حلقة العمل.

### الجلسة 1: نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

قدم السيد سرجيان مكريك، رئيس قسم الإحصاءات الاجتماعية والسكانية بشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة خمسة عروض عن مختلف جوانب التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية طبقاً للتوجيهات والمبادئ والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة.

## '1' الحاجة إلى وجود نظام للتسجيل المدني

خلال عرضه الأول، قدم السيد مكريك تعريفاً للتسجيل المدني بأنه التسجيل الشامل والمتواصل والدائم والإلزامي للأحداث ذات الأهمية الحيوية. وقال إنه يتعين أن يخضع التسجيل المدني للإدارة الحكومية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم التسجيلات الرسمية الدائمة لخدمة المصالح العامة والفردية. وقدم عرضاً عن نواتج التسجيل المدني في قائمتين رئيسيتين هما: النواتج الفردية والنواتج المجمعة، ثم عرض بعد ذلك أنواع التسجيلات الفردية واستخداماتها لمصلحة الأفراد والمجتمع ككل. وفيما يخص النواتج المجمعة، أوضح كيفية تجميع السجلات الفردية واستخدامها لتوليد المعلومات الإحصائية. واستطرد السيد مكريك في شرح عناصر التسجيل المدني وهي القانون والهيكل الأساسية للتسجيل المدني ومشاركة السكان، وتوفير الخدمة للجمهور وجوانب السرية والضوابط والموازن. كما قدم عرضاً مصوراً لمختلف عناصر التسجيل المدني، حيث أكد على أهمية السجلات المدنية مشيراً إلى أن انعدامها قد يؤدي إلى نكران حقوق الإنسان الأساسية. وذكر أمثلة على بعض الحقوق والحصانات الأساسية وأوضح كيفية تأثير انعدامها على حياة الأفراد والمجتمعات.

## '2' نظم التسجيل المدني واستخدامها في الحصول على الإحصاءات الحيوية

خلال العرض الثاني للسيد مكريك، قدم في البداية قائمة بالأحداث الحيوية التي توصي الأمم المتحدة الدول الأعضاء بتسجيلها وتشمل المواليد الأحياء والوفيات ووفيات الأجنة والزواج والطلاق وإلغاء الزواج والانفصال القضائي والتبني وإضفاء الشرعية والاعتراف. وأشار بعد ذلك إلى الوظائف القانونية والإدارية والإحصائية الرئيسية للتسجيل المدني. ثم تطرق إلى التفاصيل التقنية ولاسيما نوع المتغيرات والمعلومات المجمعة والتقنيات المستخدمة في حساب المؤشرات وكيفية استخدامها في تحليل المقاييس والمؤشرات المتعلقة بالخصوبة والوفاة. وشرح مختلف الطرق المستخدمة في التسجيل وإصدار التقارير الإحصائية في البلدان المختلفة، ملاحظاً وجود طريقتين تستخدمان بكثرة وهما استخدام الاستمارة ذاتها للتوثيق القانوني ورفع التقارير الإحصائية أو استخدام استمارتين منفصلتين لكل غرض.

## '3' دمج نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتنسيق فيما بينها

سلط العرض الثالث الأضواء على الحاجة إلى التنسيق والدمج بين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وعالج العرض ثلاثة جوانب للتنسيق: (أ) التنسيق داخل نظام التسجيل، (ب) التنسيق داخل نظام الإحصاءات الحيوية؛ (ج) التنسيق بين النظامين. وذكر مقدم العرض أن التنسيق

مهم لسببين: بهدف تحسين نطاق الشمول والدقة في التسجيل المدني؛ وتحسين توفر الإحصاءات الحيوية المستمدة من نظام التسجيل المدني ونوعيتها.

وتناول العرض بشكل مصور الهيكلين الأساسيين السائدين أكثر فيما يخص التسجيل المدني وهما الهيكل المركزي الذي يشتمل على وكالات وإدارات مزدوجة، والهيكل اللامركزي الذي يضم مكاتب وطنية تعنتي بالإشراف القانوني العام أو ذات مسؤولية تعاونية واستشارية. وفيما يتعلق بالتنسيق في نظام الإحصاءات الحيوية، هناك ضرورة لوجود تشريع وتنظيم نووي صبغة موحدة وشاملة على المستوى الوطني ويشتملان على جميع المصادر، ويتضمن تعريفاً للأحداث الحيوية وخصائص الأشخاص المعنيين بهذه الأحداث، ونظم الترميز والتصنيف واستخدام السكان القاعديين لحساب المعدلات الحيوية.

#### 4' جمع البيانات المتعلقة بأسباب الوفاة عن طريق نظام التسجيل المدني

قدمت الدكتورة يوكو أكاشي، مندوبة شبكة القياسات الصحية عرضاً عن أسباب الوفاة. وتطرقت للمشاكل ذات الصلة بجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات والمؤشرات الصحية، وبالتحديد في مجال وفيات البالغين وأسباب الوفاة. وأثارت المتحدثه بعض الأسئلة الهامة جداً فيما يخص الحاجة للمعلومات ذات الصلة بأسباب الوفاة وأهميتها وأوضحت أسباب ضرورة الحصول على تلك المعلومات.

وأوضحت أوجه القصور التي تكتنف استخدام مصادر البيانات المتاحة حالياً في البلدان النامية للحصول على المؤشرات الحيوية للأهداف الإنمائية للألفية كمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمهات ومعدلات الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل، وأكدت كذلك على الحاجة إلى وجود نظم تقليدية للتسجيل المدني. وأجرت المتحدثه مقارنة على شكل مصفوفة لمختلف مصادر البيانات المتاحة عن الولادات ووفيات الأطفال ووفيات البالغين وأسباب الوفاة. وذكرت الدكتورة يوكو أيضاً أن التسجيل المدني هو المصدر الأهم للبيانات ذات الصلة بأسباب الوفاة. وكشفت بعض الأخطاء الشائعة الملاحظ ارتكابها في تسجيل الأسباب الرئيسية للوفيات. حيث قدمت النهج البديل لتسجيل أسباب الوفاة من خلال طريقة التشريح الشفوي التي تعرّف بأنها النهج المستخدم لتحديد سبب الوفاة بسؤال مقدمي الرعاية الصحية أو الأصدقاء أو أفراد الأسرة عن العلامات والأعراض التي ظهرت على المتوفى في الفترة التي سبقت وفاته. وتحدثت أيضاً عن توفر كتيبات التنفيذ التي توضح استعمال استبيانات التشريح الشفوي والمبادئ التوجيهية لإصدار شهادات أسباب الوفاة وترميز ذلك باستخدام التدوين المنصوص عليه في التفتيح العاشر للتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة.

## 5' تقييم مدى اكتمال نظم التسجيل المدني

تحدث السيد مكريك للمشاركين عن طرق التقييم المختلفة التي وضعتها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وأوصت بها. وبناءً عليه، عرض التفاصيل التقنية والمتغيرات ذات الصلة بطرق التقييم المباشرة وغير مباشرة.

## 6' الخبرة المتوفرة لدى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومواردها الموجهة لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أنحاء العالم

خلال العرض الخامس والأخير للسيد مكريك، أعاد التأكيد على أهمية التسجيل المدني والمصادر المختلفة المستخدمة لإنتاج الإحصاءات الحيوية. وعرض مصفوفة تبين مزايا وعيوب المصادر الثلاثة للبيانات المتعلقة بالخصوبة والوفيات ورتبها على مقياس يتضمن معدلات عالية ومعدلات متوسطة ومعدلات منخفضة على أساس الأبعاد الإثنى عشر. واستطرد السيد مكريك في عرض أدوات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وإطارها المنهجي.

وأخيراً، قدم السيد مكريك المبادئ التوجيهية التي أعدت مؤخراً علاوة على محتوياتها الرئيسية. وحدد عناوين المبادئ التوجيهية فيما يلي:

- المبادئ والتوصيات المتعلقة بنظم الإحصاءات الحيوية
- دليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد إطار قانوني
- دليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الإدارة والتشغيل والصيانة
- دليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: وضع برامج للإعلام والتثقيف والاتصال
- دليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: المعالجة الحاسوبية
- دليل التدريب على نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

## 7' المناقشة والنقاط الموجزة

تطرق بعض القضايا والمسائل التي أثارت في جلسة المناقشة العامة للأثر المعوق الذي تتسبب فيه القوانين التي تجاوزها الزمن الموروثة عن القوى الاستعمارية في مجال تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان، كما يتضح أساساً من حالات ملاوي وغابون وكوت ديفوار. وذكُرت الممارسات المختلفة السائدة في إصدار شهادات الميلاد والوفاة والزواج والرسوم الباهظة المفروضة في بعض البلدان باعتبارها من العوامل الرئيسية التي قيل إنها ساهمت في انخفاض نطاق شمول نظم التسجيل

المدني واكتمالها. وذكر مشارك يمثل إحدى شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إثيوبيا أن هناك أثراً ومؤثرات تترتب على ضعف القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى انعدام التعاون بين السياسيين وميلهم إلى التلاعب بالإحصاءات لتلبية مصالح سياسية وغيرها. وبالإشارة إلى العرض المتعلق بمحتويات استمارات التسجيل المدني، اقترح الوفد الإثيوبي تبسيط استمارة الإحصاء والتسجيل، ذاكراً كمثال الصعوبات المتعلقة بإدراج متغيرات الوزن عند الولادة. وأشارت إرتريا إلى استخدام التسميات المأخوذة من المسوح بالعينة بوصفها إحدى المشاكل الرئيسية لحساب المعدلات والنسب الديمغرافية. كما أُشير أيضاً إلى ضرورة النظر للتسجيل المدني وطرق التعداد الأخرى بوصفها مكملة لبعضها بدلاً من كونها عمليات متنافسة، وأنها تحتاج إلى المواءمة.

وأشار ممثلو بلدان مختلفة مثل أوغندا وكوت ديفوار إلى التحديات الرئيسية من وجهة نظر بلدانهم: وتشمل تلك التحديات ارتفاع معدلات الأمية، وأن أكثر من 70 في المائة من الأمهات يضعن موليدهن في منازلهن، وإعطاء معلومات غير صحيحة عن أسباب الوفاة أو إخفائها كما هو الحال بالنسبة للوفاة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتسجيل الأطفال المهجورين، والمشاكل المتعلقة بنقل السجلات من المحافظات إلى المركز، ومشاكل التمويل، وانعدام التدريب، والتسجيل الذي يقوم به المتطوعون، وغير ذلك من الأسباب. وأشار ممثل السنغال إلى التجربة الإيجابية التي اكتسبها بلده من خلال عمله مع البنك الدولي واليونيسيف في مشاريع لتسجيل المواليد. وبالإشارة إلى ممارسات تسجيل وترميز أسباب الوفاة، تساءل أحد المشاركين عما إذا كانت تلك المهمة من مسؤوليات المكاتب الإحصائية الوطنية أو وزارة الصحة. وأجاب مقدم العرض بأن تلك القرارات ينبغي أن تستند إلى الترتيبات التنظيمية والإدارية القائمة في البلدان، ولكن اقترح إنشاء آلية تنسيق تضم المؤسستين.

## الجلسة 2: التحديات والفرص المتعلقة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا

يكن الهدف من هذه الجلسة في استعراض التحديات والفرص المتعلقة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا وتقديم اقتراحات لتحسينها. وحُددت ثلاثة مواضيع للنقاش ضمن ثلاث مجموعات مختلفة، وشملت تلك المواضيع: (أ) استعراض قوانين التسجيل المدني في أفريقيا واستكمالها؛ (ب) السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛ (ج) الحفاظ على صلة الوصل بين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

ومُنحت كل مجموعة ساعتين للعمل مع بعض وتقديم عرض بعد ذلك في الجلسة العامة. ووفقاً للنموذج المعد لرفع التقارير، فقد قدمت كل مجموعة عرضاً شمل تحليلاً للحالة والتحديات والفرص.

### الجلسة 3: الخبرات القطرية بالتركيز على التحديات والفرص

ترأس هذه الجلسة مصرف التنمية الأفريقي وقدمت كل من موريشيوس وغانا وتنزانيا والسنغال والنيجر ومدغشقر وسيشل عروضاً عن حالة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لديها على أساس المجالات الرئيسية المشار إليها أدناه:

- عملية التسجيل المدني وحالة اكتمالها بما في ذلك الحالة فيما يخص الالتزام السياسي
- تجميع الإحصاءات الحيوية وتحليلها ونشر التقارير
- حالة تسجيل أسباب الوفاة والإبلاغ عنها
- التدابير المتخذة لإدماج الفئات الضعيفة في مجال التسجيل المدني
- التنسيق بين مكاتب التسجيل والإحصاءات وإسهام المؤسسات الشريكة
- التحديات والتدابير المتخذة للتخفيف من حدة المشاكل المرتبطة بالتسجيل المدني
- التحديات والتدابير المتخذة للتخفيف من حدة المشاكل المرتبطة بالإحصاءات الحيوية
- الفرص المتاحة لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بلدان محددة
- طريق المضي قدماً

وباستثناء موريشيوس وسيشيل، لا تصدر جميع البلدان الباقية بيانات مكتملة عن ديناميات السكان وبالتالي لا تستخدم الإحصاءات الحيوية لتقدير حجم السكان وتحديث الإسقاطات السكانية. وفي معظم الحالات، تدير وزارة العدل أو ما يعادلها حالات الطلاق، وتتبع الأحداث الأخرى لوزارات غيرها. وتبين من جميع العروض، أن تجميع الإحصاءات الحيوية يُوَطر ضمن صلاحيات مكاتب الإحصاءات الوطنية. ولم يذكر أي من البلدان وجود تنسيق رسمي أو هيكلي بين مكاتب التسجيل المدني ومكاتب الإحصاءات الحيوية. ولم تبلغ معظم البلدان تقريباً عن الاكتمال التام لمستوى نظام التسجيل لديها، ماعدا الإشارة إلى أرقام لا تستند إلى دراسات تقييم أجريت بشكل نظامي. كما لم يذكر أي بلد اتخاذ أية تدابير لإدماج الفئات الضعيفة في نظام التسجيل. وبخلاف موريشيوس وسيشيل، لم يتوفر لدى كل البلدان المتبقية نظام معمول به بشكل جيد لتسجيل أسباب الوفاة وتصنيفها. ولوحظ من خلال العرض التفاوت الكبير بين التحديات والمشاكل القائمة لدى البلدان. ويرد في التقرير الرئيسي حلقة العمل موجز بوجهات النظر المتبادلة بشأن القضايا الرئيسية التي أثارها كل بلد والنقاط المثارة في المناقشات.

#### الجلسة 4: المبادرات والنهج الجديدة لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا

يكمن الغرض من هذه الجلسة في منح الفرصة للبلدان والمنظمات والأفراد لتقديم تقارير عن الجهود الخاصة التي بُذلت في الماضي القريب لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في حالات متنوعة. وبناءً عليه، من البلدان التي شاطرت الحلقة تجاربها جنوب أفريقيا وإثيوبيا، حيث أشارت جنوب أفريقيا إلى الآليات والنهج المتبعة للتغلب على الصعاب التي انتهجتها في التسعينيات، فيما أشارت إثيوبيا، بوصفها من أكبر البلدان الأفريقية مساحة وأكثرها اكتظاظاً بالسكان، إلى المبادرات التي نفذتها والتقدم الذي أحرزته في إنشاء نظم للتسجيل في البلاد. ومن جهة أخرى، قدمت منظمات مختلفة ثلاثة عروض تتعلق بالجهود الخاصة المبذولة في مجالات اختصاصها. ومن بين تلك المنظمات، قدمت منظمة شبكة القياسات الصحية عرضاً عن المبادرات وحلقات العمل المختلفة التي عقدت في مجال التسجيل المدني عام 2009 في كل من جنيف وباريس وواشنطن العاصمة. وقدم المدير التنفيذي للمنتدى الأفريقي لسياسات الأطفال، الدكتور أسفا بوكالي، العرض الثاني بشأن المبادرات الشاملة المعمول بها لتسجيل المواليد بالتعاون مع مختلف المنظمات الشريكة، وخاصة اليونيسيف ومنظمة بلان إنترناشيونال. وتناول العرض الثالث الصياغة التشريعية حيث قدمته البروفسورة آن سيدمان من جامعة بوسطن، وتطرق فيه إلى تقنيات الصياغة وتطبيقها في قوانين التسجيل المدني. وترد في التقرير الرئيسي لحلقة العمل تفاصيل بشأن العروض التي قدمها مختلف المتدخلين.

#### الجلسة 5: الدعم الإقليمي والدولي والتعاون فيما بين البلدان لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا

خُصت هذه الجلسة للشركاء الإنمائيين لمناقشة القضايا ذات الأهمية البالغة المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتدخل مندوبون يمثلون كلا من شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وشبكة القياسات الصحية/منظمة الصحة العالمية، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأدار حلقة النقاش البروفسور بين كيرغبير، مدير المركز الأفريقي للإحصاء. وخلال حلقة النقاش، ركز تدخل شعبة الإحصاءات بشكل أكبر على الجوانب التقنية، حيث أوضح مقدم العرض مختلف الكتيبات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة وكذلك الدورات التدريبية الإقليمية التي نُظمت. كما تحدث أيضاً عن المعوقات أو عدم وجود برامج التدريب المستدامة طويلة الأمد في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بلدان العالم النامي. وأكد استعداد شعبة الإحصاءات لتقديم دعمها التقني لوضع المناهج الملائمة في مجال التسجيل المدني وتنظيم دورات في مؤسسات التدريب الإقليمية والجامعات. وقدم ممثل مصرف التنمية الأفريقي معلومات أساسية عامة عن مجالات التدخل من جانب المصرف ولاسيما فيما يخص برنامج المنطقة لبناء

القدرات الإحصائية وطرق تنفيذ تلك البرامج. وكشف المصرف عن وجود موارد مخصصة للتنمية الإحصائية للمنطقة وحث البلدان على الاتصال بالمصرف وتقديم مشروعات وبرامج قابلة للتنفيذ. وأشار إلى أن الملكية القطرية هي المعيار الأساسي فيما يتعلق بسياسة دعم المصرف كما أن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات هي أحد البرامج الجامعة للدعم الإحصائي التي ينفذها المصرف والتي يمكن إدراج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إطارها.

وعرض المتحدث الذي يمثل المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولاية المرصد وأنشطته الرئيسية والإنجازات التي حققتها، وأشار كذلك إلى أنه رغم كون مؤسسته إقليمية النطاق، فإنها ليست معروفة لدى بعض البلدان. واستعرض، من وجهة نظر تقنية، حالة الخلل الوظيفي التي يعاني منها نظام التسجيل المدني في معظم البلدان الأفريقية. كما استعرض فشل الديمغرافيين في استخدام خبراتهم لدعم المبادرات الجارية في مختلف البلدان. وأوضح المتحدث مختلف الأنشطة المتعلقة بالمشروع الخماسي لتنمية القدرات الإحصائية الذي يجري تنفيذه حالياً بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، حيث يمكن استخدام التسجيل المدني لتحسين الإحصاءات الديمغرافية في تلك البلدان.

وأكد المتحدث باسم البنك الدولي للمشاركين استعداد البنك لدعم مبادرات التسجيل المدني في أفريقيا. وأوضح أهمية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وعلاقتها ببرنامج البنك لتحسين النظم الإحصائية للبلدان. وأشار إلى أن المبادرات القطرية والملكية القطرية ومستوى الالتزام هي المعايير الأساسية التي تراعى عند تخصيص الموارد والموافقة على المقترحات. وأعاد المتدخل باسم شبكة القياسات الصحية/منظمة الصحة العالمية التأكيد على التزام الشبكة بدعم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا وغيرها من البلدان النامية. وأشار إلى أن الشبكة مهتمة أكثر بنظم المعلومات الصحية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني التي تركز على المواليد والوفيات وأسباب الوفاة بغية تحسين الحالة غير المرضية السائدة حالياً في أفريقيا. وعدد المتحدث باسم المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا المسئوليات الرئيسية للمركز في مجال تنمية الإحصاءات في الدول الأعضاء. وأشار إلى أن مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية هو أحد المجالات الإحصائية التي يعمل المركز على معالجتها، وأشار بعد ذلك إلى الكيفية التي تبلورت بها مبادرة تنظيم هذه الحلقة. وأخيراً، طلب المتحدث من الشركاء المحافظة على الشراكة النشطة جداً التي تولدت في الوقت الحالي لمعالجة التحديات التي تعاني منها الدول الأعضاء على طريق تحسين نظمها.

وأيضاً في النهاية مسألة عدم مشاركة ممثلين عن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الحلقة. ولاحظ منظمو الحلقة

أن المنظمتين قد أدرجتا في البرنامج، لكنهما لم يتمكنوا من حضور حلقة العمل بسبب تعارض المواعيد لديهما.

وقدمت فرادي البلدان خطط عملها بعد انتهاء حلقة النقاش. والغرض من وضع خطط العمل هو الحصول على تصور عن الانطباعات والإجراءات الفورية التي اتخذتها البلدان لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لديها استناداً إلى المدخلات التي حصلت عليها من حلقة العمل.

## الجلسة 6: إطلاق الشبكة الأفريقية لموظفي الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية واعتماد توصيات حلقة العمل

يكن أحد الأهداف الرئيسية لحلقة العمل في إطلاق الشبكة الأفريقية لموظفي الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية. وبناء على ذلك، قدم المركز الأفريقي للإحصاء مشروع اقتراح بشأن إنشاء الشبكة وتعهدها. ويكمن الغرض من إنشاء الشبكة في إيجاد منتدى إقليمي لتبادل الآراء والأفكار وأفضل الممارسات بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة. كما توفر الشبكة أيضاً منتدى للحوار بشأن السياسات العامة المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وأيد المشاركون في حلقة العمل ذلك الاقتراح.

وترد التوصيات الرئيسية الصادرة عن حلقة العمل في أربعة بنود فرعية تشمل الدعوة، والمسائل العملية والتقنية والشراكة. وناقش الاجتماع التوصيات المقترحة وأبدى تعليقاته عليها، ليوافق عليها في نهاية المطاف. وترفق التوصيات الصادرة عن حلقة العمل بهذا التقرير.

## خامساً - اختتام حلقة العمل

أدلت المديرية العامة لمكتب الإحصاء الوطني ببنزانيا، وممثلون عن شعبة الإحصاءات ومصرف التنمية الأفريقي ومدير المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بملاحظات ختامية قبل أن يقوم الأمين الدائم لوزارة الخارجية في جمهورية تنزانيا المتحدة باختتام حلقة العمل رسمياً. وذكر مدير المركز الأفريقي للإحصاء في كلمته الأخيرة بالخصائص الفريدة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وفوائدها وكذلك أوجه قصورها في أفريقيا. وأعاد المدير التأكيد على الكيفية التي تطورت بها فكرة عقد حلقة العمل وكيف جرى توسيع المشاركة فيها لتشمل جميع البلدان الأفريقية بفضل الدعم الذي قدمه مصرف التنمية الأفريقي والشركاء الإنمائيون الآخرون. وأعرب عن تقديره الكبير لحضور معالي وزير العدل لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ومشاركته في أعمال حلقة العمل. وأستطرد شاكرًا

البلد المضيف والمشاركين الذين لبوا الدعوة وساهموا بهمة ونشاط كبيرين في برنامج حلقة العمل المكثف على مدى خمسة أيام.

وأخيراً، تعهد المدير بأخذ التوصيات التي أصدرتها حلقة العمل من الآن فصاعداً مأخذ الجد ومنحها الاهتمام الذي تستحقه. كما تعهد بمواصلة المشاورات مع قيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بشأن إمكانية عقد مؤتمر للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني في 2010.

ودعا الأمين الدائم المشاركين الذين يمثلون أربعين بلداً أفريقياً إلى التعاون مع بعضهم لبناء قاعدة معرفة أفريقية من خلال تبادل التجارب والمعلومات عبر شبكة على النحو الذي أوصت به حلقة العمل. كما طلب من الشركاء والمناصرين توحيد مبادراتهم ومواءمة اهتماماتهم وإدماج جهودهم مع بعضها لبناء قدرات المنتدى الإقليمي لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب الأمين الدائم أيضاً عن التزام حكومته بإصلاح أوجه القصور السابقة التي أدت إلى إهمال التسجيل المدني، كما هي الحال في معظم البلدان الأفريقية، وأشار إلى حصول بعض حالات التحسن مؤخراً وإلى القيام بأنشطة لتعزيز النظم عبر الخطة الإحصائية الرئيسية لتتنزانيا. وفي الختام، قدم الشكر لجميع المشاركين ولمنظمي حلقة العمل، وحث الكل على استخدام المعارف والمعلومات التي حصلوا عليها لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بلدانهم.